

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل



مركز البحوث

القانونية والقضائية



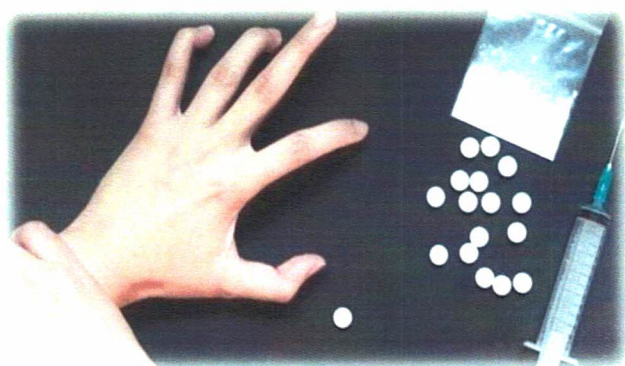
الديوان الوطني لمكافحة

المخدرات وإدمانها

يوم دراسي مشترك حول:

المخدرات والمؤثرات العقلية:

واقع وتحديات، التدابير الوقائية والعلاجية



الإثنين 26 جوان 2023

بمقر المدرسة العليا للقضاء -القلعة-

إشكالية اليوم الدراسي

يَشْهَد العالم اليوم تزايدًا مُلفتًا ومُقلقا لظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والادمان على تعاطيها، وما يُعقّد من الأمر أكثر هو التطوّر المُستمرّ في أساليب وطرق تصنيع هذه المواد وتهريبها ونوع الفئات المُستهدفة بها من جهة، واتساع رقعة المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية المُصاحبة لذلك التطور من جهة أخرى.

ويؤدّي هذا التشخيص لظاهرة تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى طرح تساؤلٍ أساسيٍّ حول العوامل الأكثر تأثيرًا في إقبال الفرد على تعاطي هذه المواد والادمان عليها؛ وهو التساؤل الذي يتفرّع عنه-بالتبعية- تساؤل آخر لا يقلّ عنه قيمة، ويتعلّق بالآثار المُترتبة عن هذه الظاهرة، لاسيما من المنظور الشرعي والصحي والنفسي؟.

وفي المقابل، فإن الدولة الجزائرية تفاعلت مع واقع هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الفرد وعلى أمن المجتمع واستقراره، وقد انعكس أثر هذا التفاعل في التعديل الأخير للقانون رقم 04-18 المؤرّخ في 25 ديسمبر 2004 المُتعلّق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، و ذلك من خلال القانون رقم 23-05 المؤرّخ في 7 مايو 2023، وهو التعديل الذي مسّ الجانبين الوقائي والعلاجي لهذه الظاهرة، فضلا عن بعض الأحكام الموضوعية والإجرائية لمكافحتها.

ومن هنا يثور التساؤل حول الأحكام التشريعية المُستحدثة بمُوجب التعديل السالف الذّكر، ومدى فعاليتها في الوقاية من ظاهرة تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية والعلاج من إدمانها من جهة، وفي الحدّ منها و ردعها بصورة

أهمية اليوم الدراسي

شغلت ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية المجتمعات في العالم أجمع، لما لها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية مدمرة على الفرد والمجتمع معاً، وأصبحت تؤزق جميع الفاعلين في مجال الوقاية منها و مكافحتها من أجهزة أمنية وقضائية وأساتذة و باحثين من أجل احتوائها و الحدّ من انتشارها المتزايد.

والبحثُ في هذه الظاهرة لا ينبغي أن ينحصر في مجال ردها ومكافحتها فقط، وإنما لابدّ أن يتّسع ليشمل التعمّق في دراسة مختلف العوامل التي ساهمت في الزيادة المضطّرة لتعاطي المواد المخدّرة والمؤثرات العقلية والترويج لها، إذ من دون الاعتراف بتعدّد هذه العوامل و تشعبها فإنّه لا مجال للتشخيص الحقيقي والواقعي لهذه الآفة في مجتمعنا، ومن دون هذا التشخيص لا يُمكن الوصول إلى تحديد الوسائل والتدابير المناسبة والفعّالة للوقاية و العلاج منها ومكافحتها.

نحاول من خلال أشغال هذا الملتقى العلمي تأصيل أسباب هذه الظاهرة وتحليلها وردّها إلى الجذور التي تنشأ منها والزوايا المخفيّة التي قد لا ننتبه إليها عند البحث فيها؛ كما نحاول أيضاً تقصّي سبل التطبيق الأمثل للتدابير والأحكام التشريعية التي قرّرها المشرع الجزائري، وكذا عرض ما استُحدثت منها على ضوء التعديل الأخير (2023) لقانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، آمليّن أن نتوصّل في ذات الوقت. إلى تحديد ملامح المقاربة المفاهيمية لهذه الظاهرة الخطيرة وبيان الإطار التشريعي الذي تمّ اعتماده للتصدّي لها.

وعليه فإنّ التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة وتحديد الإطارين المفاهيمي والتشريعي لها. من خلال هذا الملتقى. يثيران مسائل جديدة بالبحث بما من شأنه المساهمة في إثراء هذا الموضوع قصد الوصول إلى اقتراح التوصيات الملائمة التي تتماشى مع مقتضيات الوقاية من هذه الظاهرة والعلاج منها ومكافحتها بشكل أمثل.

محاوّر اليوم الدراسي

✚ المحور الأول:

"الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها، على ضوء تعديل 2023"

✚ المحور الثاني:

"الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها على ضوء تعديل 2023"

❖ يعالج اليوم الدراسي المسائل

التالية:

➤ الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات

والمؤثرات العقلية وإدمانها، على

ضوء تعديل 2023.

➤ الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات

والمؤثرات العقلية وإدمانها على

ضوء تعديل 2023.